UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

4 نقاط أساسية

© UNHCR / Peter de Ruiter

دمج اللاجئين في أنظمة التعليم الوطنية

لماذا من المفيد إدراج اللاجئين في أنظمة التعليم الوطنية؟

- من شأن ذلك أن يشجع الحكومات على تحمل مسؤوليتها الخاصة بحماية اللاجئين وحقوقهم بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 واتفاقية حقوق الطفل وهدف التنمية المستدامة رقم 4، وهو " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع" وكذلك الأطر القانونية والسياساتية الوطنية ذات الصلة واستراتيجية المفوضية لتعليم اللاجئين 2012-2016؛
- التصديق على دراسات المتعلمين من اللاجئين من خلال امتحانات معتمدة؛
- ضمان جودة التعليم والتعلم من خلال النظام الوطني؛
- الوصول إلى خدمات التعليم الخاضعة للمساءلة وفرص تعزيز التماسك الاجتماعي بين الأطفال اللاجئين والأطفال المحليين؛
- الاستدامة: يعزز الاستثمار في النظم الحالية الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التعليم لزيادة فرص الوصول والجودة للجميع.

تم إعداد هذه المذكرة الموجزة من قبل وحدة التعليم في قسم الحماية الدولية, للعمليات الميدانية والشركاء كمذكرة مرجعية سريعة بشأن قضايا التعليم المواضيعي الرئيسية.

هل يسمح الإطار القانوني والسياساتي الوطني للأطفال اللاجئين بالوصول إلى نظام المدارس الوطنية؟

لا

- **باشر أو واصل في جهود المناصرة مع وزارة التربية الوطنية** والسلطات الحكومية المعنية باللاجئين حول أهمية إدماج الأطفال في النظم الوطنية مع التركيز على: الالتزامات الدولية (اتفاقية اللاجئين لعام 1951، اتفاقية حقوق الطفل، أهداف التنمية المستدامة) والفوائد المحتملة للأنظمة الوطنية (تعزيز القدرات الوطنية من خلال بناء الفصول الدراسية، وما إلى ذلك). تسليط الضوء على التحديات الطويلة الأجل للخدمات الموازية غير المنظمة، بما في ذلك تحليل للتكاليف طويلة الأجل وتبعات الحماية؛
- **احرص على إشراك دور المناصرة وغيرها من سبل الدعم من اليونيسف واليونسكو وشركاء التعليم والتنمية الآخرين؛**
- **ابذل جهود المناصرة للوصول إلى الامتحانات الوطنية** لإتاحة الحصول على شهادات معترف بها للمتعلمين من اللاجئين، كحد أدنى.
- **وائم المناهج والامتحانات والنظم المدرسية بأكبر قدر ممكن مع نظام التعليم الوطني** حيث تكون المنظمات غير الحكومية أو المدارس المجتمعية للاجئين ضرورية، إما لكون اللاجئين مستبعدين من المدارس الوطنية أو لأن المدارس الوطنية غير متوفرة. يمهد هذا التوافق الطريق لإدراجها في النظام الوطني، ويفتح الباب أيضاً للتسجيل الرسمي والمشاركة مع وزارة التعليم.

نعم

- **خطّط للإدراج بالتعاون الوثيق** مع وزارة التعليم على الصعيدين الوطني والمحلي، والإدارة الحكومية لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، واليونسكو والشركاء الآخرين ذوي الصلة، وانظر في اقتراحات التخطيط التالية:
- **قيّم القدرات الوطنية:** حدد المدارس الوطنية التي يمكن الوصول إليها فعلياً من قبل مجتمع اللاجئين ـ هل القدرة كافية لاستيعاب الأطفال اللاجئين أو هل المدارس ممتلئة أو مكتظة؟ إذا كان الأمر كذلك، فعلى أي مستويات؟
- **إعمل على تعزيز النظام الوطني والقدرة الاستيعابية المدرسية لتشمل اللاجئين:**
  - **أنشئ نظاماً للاعتراف بالشهادات وتقييم / وضع الطلاب اللاجئين** حسب المستوى الأكاديمي (تجنب وضع الطلاب في المستويات الأدنى بسبب حاجز اللغة)؛
  - **أنشئ نظام للدوام المزدوج أو قاعات دراسية** لرفع القدرة الاستيعابية المدرسية؛
  - **درّب المعلمين الوطنيين** على أوضاع اللاجئين واحتياجات الحماية، بما في ذلك استراتيجيات معالجة قضايا التماسك الأكاديمي واللغوي والنفسي الاجتماعي، والاجتماعي؛
  - **ضع المعلمين ومساعدي المعلمين من اللاجئين في الفصول الدراسية** لدعم احتياجات اللغة / الترجمة؛
  - **درّب مديري المدارس** على سياسة تعليم اللاجئين، وإعفاءات التوثيق، وإصدار الشهادات، والتعيين، وأنظمة الاتصال بالوالدين اللاجئين والمجتمع؛
  - **وجّه مجتمع المدارس** (**المعلمين والطلاب وأولياء الأمور**) حول وضع اللاجئين وسياساتهم، والفوائد المحتملة من إدماج اللاجئين، وكيف يمكنهم المساعدة في دعم إدراج المتعلمين من اللاجئين؛
  - **إعمل على تعزيز البرامج** التي تدعم كلاً من المعلمين والطلاب الوطنيين، وكذلك الأطفال والأسر اللاجئة، حيث يمكن أن يشمل ذلك التدريب المستمر للمعلمين، والدعم الأكاديمي / اللغوي للاجئين، واجتماعات الآباء، ونوادي الشباب والرياضة؛
  - **أنشئ آليات**، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة، مع المجتمعات وإدارة المدارس لمعالجة قضايا الحماية المتعلقة بالمدرسة عند ظهورها، مع الحفاظ دائماً على السرية.

© UNHCR / D. Khamissy

- **إعداد الأطفال والشبان اللاجئين بعمر المراهقة لإدماجهم في المدارس الوطنية:**

  - **قيّم مخاوف اللاجئين** المرتبطة بالإدماج في المدارس الوطنية من خلال تقييم تشاركي وأشكال أخرى من التفاعل مع المجتمعات. يجب أن تطلع النتائج حول التخطيط من أجل الإدراج. حلل "الفائزين والخاسرين" في عملية الإدراج - من سيستفيد ومن لن يستفيد؟ كيف يمكن للتخطيط تلبية احتياجات كلا المجموعتين؟
  - **قيّم الاحتياجات اللغوية** وابدأ أو واصل فصول اللغة في أقرب وقت ممكن؛
  - **وجّه الطلاب** حول مناهج جديدة وثقافة الصف الدراسي والطموحات والتماسك الاجتماعي؛
  - **وجّه أولياء الأمور والمجتمع** بشأن متطلبات نظام التعليم، والالتزامات القانونية، وسياسات التوثيق للقبول، وإصدار الشهادات، والمخاوف الأكاديمية، وأنظمة الاتصال بالمدارس، إلخ.
  - **تأكّد من توفر الدعم اللغوي والأكاديمي والحماية** للطلاب وأولياء الأمور على مدار الفترة الانتقالية؛
  - **تأكّد من ألّا يشكّل النقل والرسوم وتكاليف التعليم** المرتبطة بها حواجز أمام الوصول للخدمات.

- **شجّع على تقاسم التكاليف والدعم الفني للشركاء الوطنيين:** حاول إشراك وزارة التربية والتعليم وسلطات اللاجئين الحكومية واليونيسيف واليونيسكو وشركاء التنمية الآخرين لتوفير الموارد التقنية والمالية لدعم إدماج اللاجئين؛ وذلك لضمان مراعاة تعليم اللاجئين في الخطط الوطنية لقطاع التعليم؛

- **التخطيط وتخصيص الموارد:** احرص على إدراج التكاليف المرتبطة بالإدماج في استراتيجيات تعليم اللاجئين على مستوى البلد والتخطيط التشغيلي؛ واعمل أيضاً على إدراج تعليم اللاجئين في تخطيط قطاع التعليم على مستوى المنطقة أو البلد وكذلك أطر التخطيط الأخرى ذات الصلة مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

- **الرصد: بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم،** أنشئ نظاماً لتتبع احتياجات الطالب والمعلم اللاجئ لضمان عملية إدراج وانتقال ناجحة، بالإضافة إلى بيانات التسجيل والحضور العام والإتمام. قيّم بشكل دوري العقبات التي يواجهها الأطفال خارج المدرسة وحاول معالجتها من خلال البرمجة؛

- **توقّع العودة إلى الوطن:** شجّع الاعتراف بالشهادات عبر الحدود، حيثما كان ذلك ممكناً، وكذلك وصول اللاجئين إلى مواد إضافية (لغة بلد الأصل، والثقافة، والتاريخ، إلخ) استعداداً للعودة إلى الوطن.